معايير الكفاءة الإنتاجية للتكوين الجامعي ومدى تناسبها مع احتياجات سوق العمل من العمالة المؤهلة

الدكتورة، وسيلة بن عامر، جامعة بسكرة، الجزائر

الدكتورة: صباح ساعد، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

في ظل التطورات المتلاحقة للتكنولوجيا والتفجر المعرفي المتدفق، أصبحت الحاجة ملحة من طرف المجتمع عامة وسوق العمل خاصة، إلى تطوير وصقل المهارات المتوقع من الخريج امتلاكها، لتلبية متطلبات سوق العمل واحتياجاته، في ظل حتمية التطور الحاصل التي باتت تفترض ان يكون شاغل العمل اكثر تخصصا. وهذا من شأنه أن يفرض على منظومة التعليم العالي أن تغير من أساليبها التعليمية من خلال الالتزام بمعايير جودتها وكفاءتها الإنتاجية.

Abstract:

In the context of the successive technological developments and the explosion of flowing knowledge , it becomes a necessary need by society in general and the labor market in particular, to develop and perfect the skills expected of graduates to meet and satisfy needs of the labor market, where the inevitability of development already involves that the worker must be more specialized, and This would force the higher education system to change its educational methods by adhering to its standards of its productivity quality .

مقدّمة:

يتعرض التعليم العالي للهجوم في كل بلدان العالم وخاصة الدول النامية، من حيث ارتفاع تكاليف الميزانية وبطء اعتماد التكنولوجيا التعليمية، وقلة جدوى العملية التكوينية. ويرى الكثير أن العديد من هذه المشكلات سببه الكفاءة المنخفضة في معاهدنا وجامعاتنا، والتي تؤدي إلى تكاليف مرتفعة وأداء منخفض المستوى، مما يثير سخط أرباب العمل وزيادة فقدان الثقة العامة لدى الناس بالتعليم العالي وارتفاع الارتياب في قيمته.

إن تبني اتجاه إنتاجية التعليم والتكوين العالي أصبح مطلبا أساسيا أوصت به نتائج الدراسات والبحوث والندوات والمؤتمرات، التي عنيت بتطوير التّعليم الجامعي في مختلف البلدان العربية والغربية.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تزايد الاهتمام بتطوير التعليم الجامعي، الشكوى العالمية من انخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية له، التي شملت الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء. وقد انبثق هذا المطلب لحاجة تلك المجتمعات من الكفايات القادرة على مواكبة التغيرات المحلية والعالمية، وتتزايد الآمال المعقودة على التعليم العالي في ضوء العائد المتوخى وإرضاء حاجات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة والمدربة...

ففي خلال السنوات الأخيرة انتقل مصطلح الكفاءة وبقوة من علم الاقتصاد الى علم الدراسات التربوية، ولعل ذلك يرجع إلى تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم، وبروز الاهتمام بضرورة ترشيد الاموال التي تنفق عليه. وبالرغم من كثرة استعمال كلمة إنتاجية في العديد من الجامعات فإن معناها الحقيقي وتطبيقها في التعليم العالي ليس واضحا تماما.

ولقد تنامى الاهتمام الرسمي والأكاديمي في مختلف الجامعات الغربية والعربية بالوقوف على معايير ومتطلبات تحقيق الكفاءة الإنتاجية للتعليم العالي لضمان جودتها وكفاءة مخرجاتها، من حيث العمل على وضع معايير وأسس

الكفاءة الإنتاجية على مختلف المستويات المؤسسية والبرامجية والخطط التعليمية، بغية الوفاء بمتطلبات الحصول على الاعتماد الأكاديمي وتوكيد الجودة في جميع البرامج والتخصصات الأكاديمية والعلمية.

لذا فعلى الجامعة بداية ترجمة تلك المعايير في خططها التعليمية النافذة، وفي استشرافها للخطط التعليمية المستقبلية، كما تتجسد في تلبية احتياجات السوق المحلية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة محليا وإقليميا ووطنيا. والالتزام بربط خططها التعليمية وبرامجها الأكاديمية باحتياجات سوق العمل وضمان المواءمة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات النشاط الاقتصادي والاجتماعي كما يعكسها سوق العمل.

وبالتالي يجب أن تكون الخطط التعليمية والبرامج الأكاديمية للتكوين موجهة على نحو مباشر لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل من الاطارات المؤهلة والمهـارات الكفؤة القادرة ليس فقط على الوفاء بمتطلبات الوظيفة، ولكن أيضا على النهوض بالوحدات والمؤسسات الإنتاجية نحو مزيد من التطور والنمو، وذلك من خلال تأصيل وتعزيز قدرات الإبداع والابتكار في مخرجات العملية التعليمية للجامعة، وبما يتماشى مع مبدأ المواءمة المنشودة مما يكسب الجامعة دورا قياديا إقليميا ودوليا.

إن تأهيل وتدريب العمالة ظل مطلبا أساسيا للتنمية المستدامة، وأصبح تأهيل هذا الإطار البشري تأهيلا يلبي متطلبات العصر ضرورة ملحة تلقى على عاتق مؤسسات التعليم المختلفة وخاصة مؤسسات التعليم العالي، ولا سيما العلاقة بين التعليم والعمالة ظلت هاجس التخطيط التعليمي الرئيس لتحقيق ملاءمة بين الخريجين لمستوياتهم وقطاعاتهم المختلفة.. ولتحقيـق هذا المبدأ لا بد من إعادة النظر فـي طبيعة الصيغة التكوينية بالجامعة بصفة خاصة، وضرورة التفكير في استحداث معايير تحقق الكفاءة الإنتاجية للتعليم العالي والمتمثلة في مدى قدرة النظام التعليمي الجامعي على بلوغ أهدافه المسطرة، في تحقيق منافع المجتمع ومؤسساته الخاصة والعامة.

ويأتي دور التكوين الجامعي في إعادة صياغة معادلة التناسب بين مخرجاته وحاجات المجتمع من اليـد العاملة المؤهلة والمدربة، ومن ثم إيلاء القدر الكافي من الاهتمام بالتكوين الفعال وذلك من خلال الاحتكام إلى معايير التي يمكن أن تحقق الكفاية الإنتاجية للتعليم العالي لتتناسب مع احتياجات المجتمع من هذه الفئـة، وهذا ما سنقف عنده في هذا المقال من خلال التركيز على الإجابة عن السؤالين التاليين:

- ✓ ما مدى تناسب الكفاءة الانتاجية للتكوين الجامعي مع احتياجات المجتمع من العمالة المدربة من خلال آراء الباحثين والدراسات في هذا المجال؟.
- ✓ ماهـي المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيـق الكفاية الإنتاجية للتكوين الجامعي من اليد العاملة المؤهلة والمدرّبة حسب النظريات في المجال؟.

أولاً : ما المقصود بالكفاءة الإنتاجية للتكوين الجامعي؟

إن أول خطوة مهمة كي تصبح الجامعة منتجة، هي فهم معنى الإنتاجية وسياقها في ثقافة التعليم العالي [1]. قد لا تخدم التعريفات الاقتصادية المجرّدة للإنتاجية التعليمية للتعليم العالي على نحـو جيد بسبب خصوصية سياق التعليم العالي. ويقصد بالكفاءة التعليمية من المنظور الاقتصادي الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت [2]، كما يمكن تبني التعريف التالي للكفاءة الانتاجية للتعليم وهي:" مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه [3].

1- أنواع الكفاءات الانتاجية التعليمية:

وتقسّم الكفاءة الإنتاجية في التعليم إلى قسمين هما [4]:

1-1- الكفاءة الإنتاجية الداخلية للتعليم: ويقصد بالكفاءة الداخلية مدى قدرة النظام التعليمي الداخلي على القيـام بالأدوار المتوقعة منه. والكفاءة الإنتاجية

الداخلية لها جوانب ثلاثة هي:(الكفاءة الكميّة والكفاءة النوعية, وكفاءة كلفة التعليم).

أ- **الكفاءة الكمية للتعليم:** ويقصد بها عدد التلاميذ الذين يتخرجون بنجاح من النظام، ويرتبط بهذا الجانب من الكفاءة دراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب [5].

ب-**الكفاءة النوعية للتعليم:** ويقصد بالكفاءة النوعية للتعليم هي نوعية التلميذ الذي يخرجه النظام التعليمي، وتقاس نوعية التلميذ عادة عن طريق الامتحانات بلا استثناء. فهي الدليل على هذه النوعية، وليست هذه هي المعايير الصحيحة الوحيدة، فهناك مؤشرات أخرى إلى جانب الامتحانات يمكن أن يستدل بها على النوعية مثل(نوعية البرامج والمناهج المقرّرة والمعلمين حسب تأهيلهم وتدريبهم إضافة إلى تعليمهم ومدى فعالية الأنشطة المصاحبة والوسائل وغير ذلك من المؤشرات الموضوعية التي تساعد في تحديد النوعية) [6].

ت-**كفاءة كلفة التعليم:** وترتبط هذه العملية بمستوى الإنتاج، وهي تعني أن تكون كلفة الطالب بأدنى قدر شريطة أن لا تؤثر على نوعية التعليم، وحتى تكون الكلفة موضوعية فيجب أن تعتمد على تقديرات واقعية حقيقية تراعي العامل الزمني وما يترتب عليه من زيادة نسبية في التقديرات يمكن التنبؤ بها واحتساب احتمالاتها واتجاهاتها [7].

1-2- الكفاءة الإنتاجية الخارجية للتعليم:

ويقصد بها مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق أهداف المجتمع الخارجي الذي وضع النظام من أجل خدمته، من خلال ما يقدّمه من خرّيجين له يسهمون في مجالات الأنشطة المختلفة بكفاءة، وتؤدي إلى كسب ثقة أرباب وأصحاب العمل ورضاهم عن سوية هؤلاء الخرّيجين، إضافة إلى قيامهم بدور المواطنة الصالحة وممارسة حقوقهم والقيام بواجباتهم الاجتماعية التي ترتبط بهذا

الدور، وهو معيار نجاح النظام التعليمي في تحقيق أهداف المجتمع الذي وجد من أجله. ومن المعروف أن النظام التعليمي في أي بلد يوضع لكي يخدم المجتمع الذي وجد فيه، لذا يجب أن تكـون أهداف التعليم مسايرة لأهداف المجتمع وتلبي احتيـاجاته وخطط التنمية فيه، ونحكم على نجاح العملية التعليمية في المجتمع من حيث قدرتها على تلبية حاجات البيـئة وتوفير القوى العاملة التي تحتاج إليهـا المشروعات الاقتصادية والاجتماعية [8].

لـذا فإن الحديث عن الكفـاءة الإنتاجية التعليـمية الخارجية، إنمـا يؤكد ضرورة مراعاة النظـام التعليمي للبيئة المحلية التي تفرض متطلباتها بين الخبرة والمعرفة واحتيـاجاتها من القوى المؤهلة. وهنـا يتضح أهمية الربط الوثيق بيـن المدرسة والمجتمع في جميع دول العالم على اختـلاف مستوياتها التنموية، ولا سيّما الدول النامية ذات الإمكانات الضعيفة والتي لا تستطيع تحمّل المزيد من الإهدار في إنتـاجيتها.

ثانيا- سوق العمل:

سوق العمل يختـص بحاجة خطط التنمية لمزيد من الإطارات عـالية التأهيل، كما أن استخدام التكنولوجيا الموجودة أصبح المطلب الرّئيس اللازم للبقاء في سوق العمل، وهذا يتطلب توافر عمالة مؤهّلة يمكنها التعامل مع التكنولوجيا الموجودة حاليا كما يمكنها استيعاب الجديد.

إن مفهوم سوق العمل يعني: "منظومة العلاقات بين الأفراد المتاحين للعمل وفرص العمل المتاحة" [9].وعليه فسوق العمل هو المؤسسة التنظيمية الاقتصادية التي توفير أماكن عمل ووظائف لجميع خرّيجي المؤسسات التعليمية ضمن نطـاق الدولة أو خارجها. ولعل اكثر المهارات التي باتت تفرضها سوق العمل هي التفكير النقدي مع حلول عام 2020[*].

بناء على ما تقدّم يمكن القول أن الحاجة الماسة إلى ضرورة التأكد من أن مخرجات التعليم العالي تتفق مع متطلبات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة

تأهيلا جيّدا يجعلها تتناسب مع احتياجاته ومتطلباته، وذلك لتضمن حصول خرّيجي الجامعات للمساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

1- سوق العمل والتعليم العالي

لا ندري لماذا عندما نناقش مفهوم الكفاية الإنتاجية للتعليم الجامعي وسوق العمل لا يتم ذكر هذه المرحلة الأساسية من التعليم، والتي حسب رأينا تعتبر المرحلة الأهم لسبب بسيط جداً مقارنة بالمرحلة الجامعية، وهو أن هذه الأخيرة تمتد إلى أربع سنوات أو خمس سنوات أو ست سنوات على الأكثر وذلك حسب نوع التخصص، إلا أن تلك المرحلة هي المرحلة الأساسية التي يتم فيها بلورة فكرة الطالب من خلال التربية الصحيحة وطرق التعلم السليم، التي تبدأ مع الطفل في سن الخامسة أو السادسة وتنتهي في سن الثانية عشر، إذ يجب أن نضع في اعتبارنا عند الحديث عن الكفاية الإنتاجية للتعليم العالي هذه المراحل التعليمية التي تعتبر أساس البنية الفوقية والتي تضطلع بها الجامعات...

إنّ المشكلة الأساسية التي تواجه التعليم العالي وخاصة بعد التطور الحالي في مجال تقنية المعلومات والاتصالات والانفتاح الاقتصادي والعولمة، تكمن في طبيعة الخطط والاستراتيجيات المتبعة في الرقي بالتعليم الجامعي إلى المستوى المطلوب، وتخريج الكوادر الفعّالة. حيث لا يزال الخريجون غير المقبولين في قطاع العمل، وخاصة القطاع الخاص لعدم كفاءتهم مقارنة بالوافدين من دول أخرى، لذلك تبقى مؤسسات التعليم العالي مقصرة في تكوين الخريج الذي يحض بالقبول في القطاع العام والخاص معاً، الخريج الذي يتمتع بأعلى مستويات التفكير والاستنتاج والابداع وإيجاد عدة حلول للمشكلة الواحدة وتحديد اولوية البدائل المتاحة...

ثالثا- الاجابة عن تساؤلات الدراسة:

أ- فيما يخص التساؤل الأول: ما مدى تناسب الكفاءة الانتاجية للتكوين الجامعي مع احتياجات المجتمع من العمالة المدربة من خلال آراء الباحثين

والدراسات في هذا المجال؟ لقد حاولت العديد من الدراسات البحث في المواءمة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل من بينها [10].

الدراسة الأولى:دراسة **حبيب الله**(1425هـ) حول "**المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل**". هدفت إلى التعرف على أهم الأسباب التي ساهمت في محدودية قبول سوق العمل المحلي لمخرجات التعليم من الجامعات المحلية، والتعرف على أهم المسؤوليات التي تقع على الجامعات من المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل السعودي، وتحديد مسؤوليات القطاع الخاص في توظيف مخرجات التعليم وتأهيل تلك المخرجات لسوق العمل. وكانت من أهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة التالي:

- ✓ عدم توفير المهارات والخبرات العلمية لدى الخريج الجامعي، كعدم إجادة الخريج للغة الانجليزية.
- ✓ المناهج التعليمية لا تتناسب واحتياجات سوق العمل.
- ✓ تفاوت الأجور بين العمالة الخارجية والأجور التي يتطلبها الموظف السعودي.
- ✓ الموظف السعودي مرتبط بالحياة الاجتماعية أكثر مقارنة مع العمالة الوافدة المتفرغة للعمل.

الدراسة الثانية:دراسة **خالد بن صالح**(1425) هـ حول **المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل هدفت** إلي التعرف على المهارات المطلوبة لسوق العمل حيث تشمل المهارات الفعلية والإلمام بالتخصص واستخدام التقنية وإدارة المعلومات والتفكير الاستراتيجي. فنجد إن المهارات الذاتية تشمل: السلوك الايجابي واحترام الذات والانضباط والالتزام والقابلية للتأقلم والاستقلالية والثقة بالنفس والريادة والمبادرة والإصرار والتفكير الإبداعي والقدرة على التعلم والدافعية للإنجاز واتخاذ القرارات والاهتمام بالسلامة. أما المهارات التفاعلية

تتمثل في: التواصل و العرض و التقديم و التعامل مع الآخرين والتركيز على العميل و العمل الجماعي كفريق، حل الخلافات و المهارات القيادية.

الدراسة الثالثة: دراسة **القحطاني، سالم بن سعيد** .(1418هـ)." **مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل. حيث هدفت** الدراسة إلى التعرف على مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل.

- ✓ عدم توافق مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل.
- ✓ خريجي التعليم الجامعي لا يتوافق مع متطلبات القطاع الخاص، إلا إذا اهتم بالمؤهل ثم التدريب ثم الخبرة ثم اللغة الانجليزية ثم القدرة على استخدام الحاسب.
- ✓ أن التعليم الجامعي التطبيقي ثم الإكلينيكي أكثر متطلبات التعليم توافقاً مع متطلبات سوق العمل.

من خلال نتائج الدراسات السابقة نجد أنها أشارت معظمها إلى ضعف المواءمة بين التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، ومن بين اهم العوامل التي ساهمت في ذلك هي عدم توزيع الطلاب بين التخصصات، وضعف اللغة الانجليزية ومهارات الحاسب الآلي. بالإضافة إلى ضعف القدرة التحليلية. كما يمكن تفسير ضعف تناسب التكوين الجامعي مع متطلبات سوق العمل، قد يعود إلى كثرة أعداد الأقسام والتخصصات النظرية حيث صعوبة وجود فرص العمل في السوق المحلي، الأمر الذي يستدعى مراجعة هذه التخصصات لترشيدها، وتوجيه الجهود لزيادة الأقسام العلمية التي تخدم سوق العمل.

أمّا فيما يخص التساؤل الثاني: ما هي **معايير الكفاءة الإنتاجية للتعليم الجامعي لمواءمة متطلبات سوق العمل؟** يجب ترجمة جملة من المعايير والتي يجب أخذها بعين الاعتبار من اجل تحقيق الكفاءة الإنتاجية للتعليم العالي، ومن بين هذه المعايير ما يلي:-

1- **المناهج والبرامج الدراسية:** يمكن اعتماد المناهج والبرامج الدراسية كأحد أهم المعايير التي يمكن الاستناد عليها للحكم على الكفاية الانتاجية للتعليم، وذلك بربط الخطط التّعليميّة وبرامجها الأكاديميّة باحتياجات سوق العمل، وضمان المواءمة بين مخرجات الجامعة من جهة ومتطلبات النّشاط الاقتصادي والاجتماعي كما يعكسها سوق العمل من جهة أخرى. فالمناهج المدروسة والمقررات الجيدة تزيد من فعاليات التلميذ ورغبته في الاستزادة من المعرفة والخبرة، بعكس المناهج والمقررات التقليدية التي لا تراعي ميول التلاميذ واهتماماتهم واستعداداتهم، ولا ترتبط بالبيئة المحلية التي يعيشون فيها تؤدي إلى تدهور انتاجية التعليم وزيادة الاهدار التربوي من رسوب وتسرب وضياع للجهود والاموال [(11)].

ويجب أن تتسم هذه البرامج بـ: **الشمولية والعمق، القابلية للتطوير والتحديث**، وتصميمها حسب معايير التقويم الأكـاديمي والجودة العلمية، وترسيخها للعديد مـن المهارات الذهنية والعلمية والفكرية بهدف تنمية قدرات الابتكار والإبداع لدى طلابها وخريجيها، ليكونوا قادرين على الإسهام الفاعل في تطوير المجتمع وتنمية مؤسساته ووحداته الإنتاجية والخدمية...

2- المواكبة للتطور العلمي والمعرفي والتقني الوطني والعالمي: يجب أن تحرص الجامعة على أن تكون برامجها وخدماتها التعليمية والعلمية مواكبـة لكل التطورات والمستجدات في عالم المعرفة والعلوم وتقنيـاتها، بما يكفل لهـا استيعاب كل جديد وتبني كل حديث ضمانا لمسايرتها وعدم التخلف عنها بالاعتماد على اللغات المتطورة.

3- إنتاجية الأساتذة:

أ- إنّ الاستاذ هو العمود الفقري في العملية التعليمية، حيث إنه يمكن أن يغطي الكثر من جوانب النقص فيها من خلال كفاءة الاستاذ وتمكنه. وعليه "يمكن تعزيز الإنتـاجية التعليمية من خلال برامج تطوير وتدريب الأسـاتذة، فالتّدريس مهارة يجب تعلّمها ويمكن أن تتطوّر عندهم. لذلن

فإن تحسين الكفاءة الانتاجية للتعليم يتوقف على حسن اختيار الاساتذة وإعدادهم وتدريبهم، كما يتوقف على متابعتهم لكل جديد في ميدانهم واثراء معلوماتهم وخبراتهم..." [12].

3- أساليب التقويم ونظم الامتحانات:

تعتبر أساليب التقويم الحديثة من الأدوات الهامّة اللازمة لمعرفة درجة الكفاءة التعليميّة ومستواها في المدارس، كما تقيس قُدرة الطلاّب على الفهم والاستيعاب للمعلومات والمهارات والحقائق والخبرات، وتقيس كذلك ميولهم واهتماماتهم وقدراتهم في مراحل التعليم المختلفة، وعلى العكس من ذلك فإن الأدوات التقليدية وغير المتطوّرة لا تكشف إلاّ عن مدى قدرة الطلاَّب على الحفظ والاستظهار ولذا فإن تطوير أساليب التقويم ضرورة لتحسين الإنتاجية وزيادة فعالية العملية التعليمية ومراقبتها وترشيدها [13].

4- الطلاب:

لا تقارن الأمم بثرواتها المادية، بل بثروتها البشرية التي تعمل على استثمارها وتوجيهها لرفعة المجتمع وازدهاره، فهم عناصر التطوّر والنّمو في المجتمع، أمَّا إذا أُسيئَ تعليمُهم وتوجيهُهم أصبحوا عاملاً من عوامل الهدْر.

أ- وتعمل الجامعات الحديثة عن طريق رعاية قدرات الطلاب وتنميتها والكشف عن استعداداتهم وميولهم في مرحلة مبكرة وتوجيهها، حتى تزداد فعاليتهم وقدرتهم على الابتكار والإبداع في المستقبل، وقد دلّت البحوث والدراسات النفسية والتربوية أن الكفاءة التعليمية لأي جامعة في مجتمع ما إنّمَا تقاسُ أساسًا بنَوْعيَّة التلميذ الذي يتَخَرَّجُ منْهَا وَبقُدْرَته على التفاعُل معَ بيئَته وَتَطْويرهَا [14].

5- التوجيه الفني والإداري:

التوجيه الفني والإداري من أدوات تحسين العملية التعليمية والإدارية وتطويرها ومراقبتها حتى تتحقق أهداف الجامعة. وهو يعد من المدخلات الهامّة في زيادة الكفاءة التعليمية وزيادة إنتاجيتها. وذلك من خلال مشاركة الطاقم الفني والإداري من(رؤساء أقسام وموجّهين وأساتذة وفنيين... في حل المشكلات التعليمية والتعاون في ترشيد وتطوير الكفاءة التعليمية داخل المدرسة وخارجها تُؤتى أُكلها إذا ما اتسمت بالأسلوب الديمقراطي التعاوني، لا الأسلوب الدكتاتوري الذي يركّز على التفتيش وتصيد الأخطاء ومعاقبة المسؤولين عنها.

6- البناء المدرسي والمرافق والتجْهيزات:

تتأثّر الإنتاجية التعليمية تأثرا واضحا بنوع المباني والتجهيزات والمرافق المختلفة، فالمباني الحديثة والمجهزة تجهيزاً جيّدا يؤدي ولا شك إلى زيادة الإنتاجية وتحسين العملية التعليمية، فحسن استغلال المبنى واستثماره استثماَراً ايجابياً يُؤَثّرُ تَأْثيراً مباشراً في تحسين الكَفاءَة الإنتاجية وزيَادَة فَعَاليَّتهاَ.

7- المشاركة الشعبية في وضع البرامج الدراسية:

وتعرف المشاركة في اللغة بأنها تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره تأدية عمل ما وفي مفهومها الشامل تعني كما يقول **ماثيوس** العملية التي يتم من خلالها التأثير على صانعي ومتّخذي القرارت في وزارة أو مؤسسة أو منظّمة أو أي عمل مهما كان [(15)].

إن تبني أي مشروع جديد يتعلق بالعملية التعليمية أو غيرها، لا بد من إشراك مختلف فئات الشعب والذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك لضمان تأييدهم للمشروع وكسب دعمهم وإزالة الالتباس والغموض، والابتعاد عن أية تأويلات لا تخدم المشروع. وحتى البرامج والمناهج والمقاربات، يجب قبل الشروع في إدخالها حيّز التطبيق، يجب إعطاء رؤية واضحة ومباشرة، عنها وعن الأهداف المرجوّ تحقيقها... لكي يتسنى لكل فاعل في هذه العملية القيام بالدور

المنوط به وعن قناعة ومن ثم تتحقق الفعـالية وضمان الكفاءة الإنتاجية للتعليم العالي [16].

وعلى العموم يمكن إجمال معايير الكفاءة الإنتاجية للتعليم العالي في النقاط المختصرة التالية:-

- ✓ تطوير البرامج القائمة أو استحداث برامج جديدة بمعايير أكاديمية محدّدة ومتوافقـة مع متطلبات سوق العمل من اليد العاملة المؤهّلة المدرّبة.
- ✓ تطوير منظومة التعليم العـالي إلى أساليب حديثة تتوافق مع نظم وطرائق تعلم حديثة.
- ✓ تحقيق كفاءة مقنّنة للمنظومة العملية والتطبيقية والمجتمعية للمحتوى العلـمي.
- ✓ رفع القدرات البحثية من خلال ربط البرامج الأكاديمية المحدثة بالبرامج الأخرى والتخصصات المشتركة في منظومة واحدة تحقق جودة مخرجات التعليمية البحثية.
- ✓ دعم مؤسسات التعليم العالي لاعتماد المعامل في المجالات التطبيقية من جهات دولية كأحد مكوّنات التأهيل للتّقدم للاعتماد الأكاديمي والمؤسسي ولرفع مستوى أدائها طبقا للمعاييـر الدولية في إطار عملية التطوير المستمر، ولتفعيل مفهوم محاور مثلث المعرفة(التعليـم العالي، البحث، الابتكار) من خلال مشاركة فاعلة مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية وكنموذج يتم تبنيه لتكراره داخل مؤسسات التعليم العالي.
- ✓ نشر ثقافة جودة المعامل في المجالات التطبيقية تأخذ مكوّنات التأهيل ولرفع مستوى أدائها طبقا للمعايير الدولية في إطار عملية التقويم المستمر.

- ✓ تطوير النظام الإداري ورفع قدرات الإطارات الفنية والوصول إلى آليات التمويل الذاتي.
- ✓ تقوية وتفعيل العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع الإنتاجي والخدمي.
- ✓ الارتقاء بمستوى التدريس والتعلم للمستويات العليا من(تحليل، تركيب، تقويم ، إبداع).
- ✓ مشاركة سوق العمل في توفير فرص تدريب للطلاب بمستويات قياسية.
- ✓ توفير مدى أوسع من الخبرة العملية للطلاب.
- ✓ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.
- ✓ تبني نظم اختبارات القبول بمؤسسات التعليم العالي بحيث تعكس هويّة المؤسسات التعليمية في ضوء رسالتها المعتمدة وقدرات الطلاب الملتحقين بها.
- ✓ التعاون مع لجان القطاعات التعليمية لصياغة معايير ومواصفات تقييم الطلاب في البرامج الأكاديمية المختلفة واعداد الأدلة اللازمة لذلك.
- ✓ دعم المؤسسات التعليمية لإنشاء البنية التحتية لإتباع آليات متطوّرة لإدارة نظم التقويم داخل المؤسسات التعليمية لضمان السرعة والدقة لإدراج عمليات التقويم القبلي لمعرفة البنية المعرفية للطالب قبل الالتحاق بدراسة أي برنامج والتقويم المستمر أثناء تطبيق البرنامج والتقويم النهائي لضبط مسار العملية التعليمية منذ بدايتها حتى نهايتها.
- ✓ تكوين بنوك أسئلة في التخصصات المختلفة في ضوء الأهداف والمعايير الموضوعة لكل تخصص وإدراجها ضمن قواعد بيانات بالمؤسسات التعليمية.
- ✓ مواكبة التطوّر الجاري في الكثير من التخصصات عالميا والتوسع في التخصصات المستحدثة والمجالات البيئية التي تخدم المجالات التطبيقية.

- ✓ استخدام أنماط حديثة من التعلم تعتمد على نظم التعلم الذاتي والتعلم المستمر.
- ✓ استحداث درجات علمية جديدة (ماجستير مهني) في موضوعات يتطلّبها سوق العمل، بعد دراسة الاحتياجات، ودراسة الجـدوى الاقتصادية والمشاركة الفاعلة من أطراف صاحبة المصلحة.
- ✓ تبني المعايير الأكاديمية القياسية القومية أو معايير أخرى معتمدة دوليا تتفق مع رسالتها.
- ✓ تصميم برنامج تعليمي لتحقيق مخرجات تعليمية مستهدفة متوافقة مع متطلّبات سوق العمل
- ✓ وضع السياسات وتنفيذ الإجراءات .
- ✓ تحول التعليم إلى التعليم المتمركز على الطالب الذي يجعل المتعلم محورا للعملية التعليمية .
- ✓ تفعيل دور الأستاذ الجامعي من ناقل للمعرفة إلى مبدع في إدارة هذه المعرفة.
- ✓ تطوير الوسائط التعليمية وتوظيف التقنيات الحديثة في العروض...
- ✓ وضع خطّة لمشاركة الجهات المستفيدة من المخرجات الأكاديمية والبحثية.

خاتمة :

إن قضية مواءمة التعليم العالي مع سـوق العمل شائكة ومتعددة الأطراف لا ولا يتوقف حلّها على إصلاح التعليم فقط، بل إن القضية تتعلق بالنموذج التنموي وسيـاسات التشغيل للبلاد بأكملها، فمن غير الممكن حل التناقض بين مخرجات التعليم العالي وبين سوق العمل حتى لو تحلّت هذه المخرجات بالمستويات والمهارات المطلوبـة دون تطوير البيئة التحتية وإصلاحها كي تستوعب أعدادا من الخرّيجين. وان ضعف التناسب بين التكوين الجامعي ومتطلبات سوق العمل من اليد العاملة المؤهلة المدربة تكمن بدرجة أساسية في التركيز على التكوين النظري دون التدريب المعمق وكذا إلى عدم ربط المحتوى التكويني للجامعة بمستلزمات ومتطلبات المهارات التي يتطلبها سوق العمل.

فالمناهج التعليمية في الجامعات لا تتناسب مع احتياجات سوق العمل وخـاصة من اليد العاملة المؤهلة والمدربة تدريبا جيدا، وأن الجامعات ما تزال منعزلة عن المجتمع بمناهجها ولا تتلاءم مع طبيعة العمل المطلوب، نتيجة عدم الاخذ بعين الاعتبار لمبدأ اساسي في بناء المناهج التكوينية والمتعلقة بتحليل مهمة العمل والتي على اساسها تنبثق بالدرجة الأولى تصميم محتويات ومضامين المناهج التعليمية. ناهيك من أنّ بعض التخصصـات المطلوبة غير متوفرة فـي الجامعات بالإضافة على أن الجامعات لا تقوم بتدريب الطلاب وتأهيلهم للعمل، وبذلك يمكن اعتبار أن العوامل الأكـاديمية تدخل من ضمن الأسباب التي تشكل موقف سوق العمل من مخرجات التعليم.

وبشكل عام إن التعليم يعاني من خلل يجعله غير قادر على سد حاجة سوق العمل علينـا جميعا طلاب وأساتذة وإداريين ومسؤولين العمل على التنسيق معاً ووضع الخطط الإستراتيجية والعمل على تنفيذها بما يضمن سد حاجة سوق العمل من الخريجين، وبالتـالي تطوير المجتمع الذي يعود بالرفـاهية لجميع أفراده ويؤمّن الاستقرار والأمـن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقضاء على الفقر والمجاعة والإرهاب ويعمل على توطيد السلم و السـلام .

❖ هوامش البحث:

(1) جيمس ي.غروشيا/ جوديثي. ميللر:**الوصول إلى جامعة منتجة**، العبيكان،2007،ص105 .

(2) أحمد اسماعيل حجي، **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي**، التعليم، الأسرة، الاعلام، دار الفكر العربي، القاهرة(2002)، ص210.

(3) محمد منير مرسي، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، عالم الكتب، القاهرة(1998)، ص132.

(4) (أندريه سماك، **قياس الكفاءة الداخلية الكمية للتعليم**، مجلة التربية الجديدة، السنة الأولى، العدد الثالث، 1974، ص89.

(5) محمد منير مرسي وآخر، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، الدار العربية، القاهرة، 1977، ص 224.

(6) المرجع السابق،ص225 .

(7) زاهي الرشدان، **في اقتصاديات التعليم**، ط 2 ، دار وائل للنشر، عمان،2005 ، ص 242

(8) زاهي الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص 243.

(9) عادل لطفي، **مؤشرات سوق العمل**،

http://alolabor.org/wp-content/uploads/2007/12/Tanmya_W_Sh_Maskat_08_12_12_07_W_P_09_Adel_Lotfy_moasherat.pdf

(10) دراسات في التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، http://bohotti.blogspot.com/2016/10/blog-post_114.html

(11) زاهي الرشدان، مرجع سبق ذكره، ص245.

(12) عبد الغني النوري، **اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية**، الدوحة، قطر، دار الثقافة، 1988، ص ص 228-235.

(13) زاهي الرشدان، مرجع سبق ذكره، 246 .

(14) الغنام محمد احمد، **المدرسة المنتجة، رؤية للتعليم من منظور اقتصادي**، التربية الجديدة، العدد 29، 1983، ص 120.

(15) عثمان محمد غنيم، **التخطيط أسس ومبادئ، عامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001، ص 162.

(16) الجوهري عبد الهادي: **المشاركة الشعبية**، مجلّة تنمية المجتمع، القاهرة، العدد5، 1977، ص62.